14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة
الأربعاء 18 فبراير 2009 م - العدد (14383) السنة الحادية والأربعون

خلال الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء:

إقرار التوصيف الوظيفي للصحفيين والإعلاميين ومنحهم بدل طبيعة العمل

تشكيل لجنة وزارية لتحديد متطلبات إنشاء خمسة مراكز لمكافحة السرطان

إقرار تعديل بعض مواد القرار الجمهوري بالقانون رقم 12 لسنة 94م بشأن الجرائم والعقوبات

صنعاء/سبأ:

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة الدكتور علي محمد مجور، رئيس المجلس مشروع القرار الخاص بتصنيف الوظائف الصحفية ومنح بدل طبيعة العمل لمنتسبي المؤسسات الصحفية والإعلامية .

المشروع أعدته وزارة الخدمة المدنية والتأمينات في ضوء التصورات المقدمة من نقابة الصحفيين اليمنيين والمؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون وبما يتفق مع السياسات والمعايير العامة المعتمدة في نظام المعايير المتعلقة بإنشاء بدلات طبيعة العمل الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (137) لسنة 2006م.

وحدد المشروع الأنشطة والوظائف في المؤسسات الصحفية والاعلامية بحسب ارتباطها ودورها في اداء الرسالة الإعلامية والصحفية ، وصنفها الى ثلاثة أنواع تشمل: الأنشطة والوظائف الصحفية والإعلامية الاساسية المرتبطة مباشرة بصناعة المادة الصحفية أو الاعلامية وكذا الانشطة والوظائف الهندسية الفنية المساعدة.

وأكد المجلس على اقتصار استحقاق البدل على من يشغل الوظيفة فعلا ويمارس أعباءها ويرتبط منحه بكفاءة الاداء وفقاً لنظام تقييم الاداء بمن في ذلك شاغلو الوظائف الصحفية والاعلامية الأساسية المحددة في هذا القرار الذين يعملون في المؤسسات العسكرية والامنية .

ووافق المجلس على مشروع قانون نظام التدوير الوظيفي بعد مراجعته من قبل اللجنة الوزارية برئاسة وزير التربية والتعليم ووجه بإحالته الى مجلس النواب لاستكمال الاجراءات الدستورية اللازمة لإصدار مشروع القانون الذي يأتي ضمن برنامج الاصلاح الاداري وتحديث الخدمة المدنية.

ويهدف مشروع قانون نظام التدوير الوظيفي الى تطوير الاداء بوحدات الخدمة العامة ومحاربة الفساد وتكريس ثقافة التدوير في الوظيفة العامة في مختلف المستويات القيادية والادارية وإفساح المجال امام الموظفين لإطلاق قدراتهم الإبداعية وتطبيق مهاراتهم المكتسبة في تطوير الاداء في وحدات الخدمة العامة ، وكذا تعميم الممارسات الادارية الناجحة بين هذه الوحدات حيث ستساهم عملية التدوير في احداث حركة وتغيير في مواقع الموظفين استجابة لمتطلبات العمل في ضوء تقارير تقييم الاداء التي تحدد قدرات وكفاءات الموظفين ليتم نقلهم الى وظائف تتلاءم مع هذه القدرات والاستعدادات لغرض استثمارها لصالح العمل وذلك وفق مبدأ الشفافية في إتاحة كافة المعلومات حول القانون والنظام والقرارات الصادرة بتدوير الموظفين وبيان المعايير التي تم الاعتماد عليها في المفاضلة بين الموظفين.

ويؤكد القانون على خضوع جميع المسؤولين لتطبيق القانون والنظام بمختلف مستوياتهم وفي جميع وحدات الخدمة العامة للمساءلة والمحاسبة وتحميلهم المسؤولية عن تصرفاتهم وعن النتائج التي تترتب عليها ، فيما حددت المادة العاشرة من مشروع القانون المدد الزمنية للتدوير والتي تراوحت ما بين أربع سنوات لشاغلي جميع الوظائف التي يصدر بها قرار جمهوري باستثناء وظيفة الوزير ونائب الوزير وثلاث سنوات لشاغلي وظائف الادارة العليا المعينين بقرارات رؤساء من مجالس الوزراء والنواب والشورى وكذلك للموظفين الذين تم نقلهم لشغل وظيفة في وحدة رئيسية في محافظة أخرى ، ومن سنة إلى سنتين لشاغلي الوظائف الأخرى في مختلف المستويات الوظيفية ابتداء من مدير ادارة وما دون.

ووافق المجلس على المشروع المقدم من وزير العدل بشأن تعديل بعض مواد القرار الجمهوري بالقانون رقم 12 لسنة 1994م بشأن الجرائم والعقوبات ووجه الوزراء المعنيين بمتابعة استكمال الاجراءات الدستورية اللازمة لإصدار المشروع الذي يشمل تعديل ست مواد هي(131 ، 132 ، 136 ، 194 ، 195 ، 197) فضلا عن اضافة ثلاث مواد جديدة.

واطلع المجلس على المواضيع المقدمة من نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي حول مصفوفة الأجندة الوطنية للاصلاحات 2009-2010م (المرحلة الثانية) ووضع بلادنا في التقارير الدولية الى جانب تقرير المراجعة النصف مرحلية لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006 - 2010م ، وأقر المجلس بهذا الخصوص عقد اجتماع استثنائي لمناقشتها يوم الاربعاء من الاسبوع القادم بصورة مستفيضة واتخاذ القرارات والاجراءات اللازمة في اتجاه تعزيز الاصلاحات الشاملة وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر ومكافحة الفساد.

ووافق المجلس على الآلية المقترحة من اللجنة الوزارية برئاسة وزير الاعلام بشأن العمل والتنسيق بين الجهات الحكومية للاستفادة من المعلومات الصادرة عن المركز الوطني للارصاد وكذا التحذيرات التي يطلقها عن أحوال الطقس غير العادية والتي يمكن أن يكون لها تأثيرات

سلبية على حياة وصحة المواطنين كموجات الغبار والأتربة والمنخفضات الجوية والبرودة الشديدة وغيرها من الجوانب المرتبطة بتقلبات الطقس.

وأكد المجلس على توفير الامكانيات الفنية للمركز اليمني للاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية لتعزيز قدرته في تنفيذ المهام المناطة به في هذا الجانب وكذا زيادة معطيات الرصد السطحية التي ستقوم برصد عناصر الطقس والمناخ في المحافظات التي لا تتواجد بها حالياً محطات رصد بما في ذلك الجزر اضافة الى انشاء شبكة رصد راداري للسحب والظواهر والجوية المختلفة التي ستعمل على زيادة دقة التنبؤات بالأحوال الجوية المختلفة لما من شأنه ارتفاع سلامة الملاحة الجوية وزيادة القدرة على اصدار الإنذارات المبكرة عن تلك الظواهر.

وشكل المجلس لجنة وزارية برئاسة وزير الصحة العامة والسكان لتحديد متطلبات إنشاء خمسة مراكز خاصة بمكافحة أمراض السرطان في عدد من المحافظات والتي وجه بإنشائها فخامة الأخ رئيس الجمهورية بما في ذلك تحديد مصادر التمويل الدائم لهذه المراكز والتوسع فيها مستقبلا وإعداد مشروع قانون ينظم هذه العملية ويكفل التطور المستمر لمراكز السرطان وتوفير العلاج المجاني للمصابين بهذا الداء.

وأطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير الثروة السمكية عن سير مشروع إعادة هيكلة قطاع الثروة السمكية والذي يهدف إلى إصلاح هذا القطاع وتطوير أداء الوزارة في الإشراف على إدارة وتنظيم واستغلال الموارد السمكية وتعزيز اللامركزية في إدارة القطاع السمكي وتنظيم المصائد السمكية وغيرها ، حيث نوه المجلس بالخطوات المنجزة ، مؤكداً ضرورة ان تعمل الوزارة على سرعة إنجاز هذا المشروع ومراعاة عرضه على الجهات المعنية ذات العلاقة لمناقشته وذلك قبل عرضه على مجلس الوزراء للمناقشة النهائية والإقرار.

كما اطلع المجلس على التقرير الإسبوعي لوزارة شؤون مجلسي النواب والشورى حول سير الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بأداء الحكومة لدى مجلسي النواب والشورى للفترة الماضية ، وكذا تقرير وزير الإعلام حول مشاركته في الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام الذي عقد في المملكة المغربية الشقيقة في الفترة من 25 – 28 يناير المنصرم وعلى تقرير وزير الشؤون الاجتماعية والعمل عن مشاركتها في ملتقى الشراكة والمسؤولية الاجتماعية بين القطاعين العام والخاص والذي عقد في المملكة العربية السعودية مطلع الشهر الجاري.

الموافقة على مشروع قانون نظام التدوير الوظيفي وإحالته إلى البرلمان

مناقشة تقارير حول الإصلاحات الشاملة ومراجعة الخطة الثالثة للتنمية ووضع بلادنا في التقارير الدولية في اجتماع استثنائي اليوم

(شاليط) أولاً..!!

د. محمد رجب أبو رجب

نسيت إسرائيل وستبقى تتناسى وجود ما يزيد عن احد عشرألف أسير فلسطيني في سجونها ومعتقلاتها وزنازينها، ونسيت أن الكثير منهم مضى على وجوده ما يقارب العشرين عاما والبعض ما يزيد عنها، ونسيت أن منهم الأطفال والنساء، ونسيت أن منهن من أنجبن داخل السجن حيث دخلن وهن حوامل، نسيت كل هذا وأصبح شغلها الشاغل الجندي الإسرائيلي الأسير في غزة، وما يثير الدهشة أن بعض الأشقاء العرب قلقون على شاليط ، أما من يسمونهم أصدقاء إسرائيل، طبعاً تعرفونهم، فهم أشد قلقاً ويمارسون الضغط على الفلسطينيين، ومن خلال بعض العرب لإطلاق سراحه!.

هل أخطأت المقاومة عندما طالبت بالإفراج عن عدد من أسرانا مقابل شاليط، هل نحن رخاص إلى هذا الحد؟ هل الإنسان العربي لا يساوي شيئاً؟

لماذا لا يكون للعربي ثمن كبير وكبير جداً، لماذا عندما يقتل منهم واحد تقوم الدنيا ولا تقعد، ونحن يحرق أطفالنا أحياء في غزة وتهدم البيوت على رؤوس ساكنيها، والقنابل الفسفورية تشوه البشر والحجر ولا نجد من يجعل من هذا الموضوع قضية.

لماذا ندفع ثمن الأوروبي عشرة ملايين دولار تعويضاً لأسرته لأنه مات على أيدينا، ويرمون لنا "300" دولار عندما يموت من عندنا مواطن على أيديهم؟

اليوم وبعد أن قبلنا بالوساطة الشقيقة وبالوساطات النشيطة من أجل توقيع هدنة مع هذا الكيان الصهيوني وكان من المفترض أن توقع في 15/ 2/ 2009م هذه الهدنة فوجئنا بموقف إسرائيلي يتراجع عنها، ويتراجع عن فتح المعابر، ويقول شاليط أولاً؟

نحن نطلب من الأشقاء أن يقولوا لهذا الكيان الصهيوني شاليط مقابل البرغوثي، مقابل سعدات/ مقابل الديك، مقابل النساء المعتقلات والأطفال، مقابل مئات المعتقلين كما طالبت المقاومة. هل هذا كثير؟.

نحن نسأل الأشقاء الوسطاء أنصرونا في هذه القضية، ساهموا في الإفراج عن أسرانا، كونوا معنا لا تكونوا علينا، قلتم الصواريخ توقفت، قلتم الأنفاق دمرتموها، قلتم المعابر أغلقتموها، ماذا تريدون؟

قلنا لكم إسرائيل لا تريد سلاماً، وما زلتم تراهنون على من لا عهد له ولا ميثاق معه، أخذتم السلطة الفلسطينية بعيداً وسارت معكم وكانت النتيجة مجازر غزة؟

قولوا لنا أين الخطأ، لماذا لا تستخلصون الدروس، لماذا لا تقتنعون بأن إسرائيل لا تريد السلام، ولكنها تريد أمنها فقط وتريد أن نتحول لها نحن العرب إلى الحراس؟ هل تقبلون أن تتحولوا إلى حراس وأنتم الزعماء؟؟.

نقول لكم إن ليفني، ونتنياهو، وباراك، وأولمرت كلهم من معدن واحد.

كفى رهان وتعالوا لنصنع إستراتيجية المقاومة، إستراتيجية حرب التحرير الشعبية.

مجلس الشورى في ختام مناقشاته للأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاد اليمني :

دعوة الحكومة إلى إعداد مشروع موازنة تقشفية تراعي كافة المتطلبات

التأكيد على تهيئة البيئة الاستثمارية لجذب الاستثمارات الخارجية

صنعاء / سبأ:

اختتم مجلس الشورى مناقشاته لموضوع الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة وأثرها على الاقتصاد اليمني، في الجلسة التي عقدها امس الثلاثاء برئاسة رئيس مجلس الشورى عبد العزيز عبد الغني.

وفي جلسة امس أجرى أعضاء مجلس الشورى مناقشات مستفيضة حول الموضوع في ضوء التقرير المقدم من اللجنة، تضمنت جملة من الملاحظات والمقترحات الهادفة إلى مواجهة تداعيات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الراهنة على الاقتصاد الوطني.

وفي هذا السياق أكدت مناقشات الأعضاء على ضرورةالأهتمام بالتنمية البشرية والعناية بالتعليم، وإشراك القطاع الخاص في تدارس وتقييم تأثيرات الأزمة بهدف تكامل الأدوار بين مختلف القطاعات في البلاد.. ودعت المناقشات الحكومة إلى إعداد مشروع موازنة تقشفية للفترة المتبقية من العام الجاري تراعي كافة المعطيات، وإعداد خطة عامة للاقتصاد الكلي تستوعب المتغيرات جراء الأزمة المالية وتضع التوقعات الموضوعية لضمان التحصيل والتوجيه والتوزيع الأمثل للموارد المتاحة.

ولفتت إلى أهمية أن تمثل إقامة مصاف بترولية جديدة أولوية استثمارية على الصعيد الوطني، وأن تبذل الجهود اللازمة لتهيئة البيئة الاستثمارية لجذب الاستثمارات الخارجية والاستفادة منها في تلبية أولويات الوطن من المشاريع التنموية والخدمية.

كما دعت المناقشات إلى إعادة النظر في آلية شراء الطاقة، والتعويض عنها باستثمارات استراتيجية لتوفير احتياجات البلاد من الطاقة، وتبني كافة وحدات الجهاز الإداري والجهاز الاقتصادي البرامج الجادة لمتابعة تحصيل وتوريد كافة الموارد المناط بها تحصيلها وتوريدها إلى حساب الحكومة العام أولاً بأول ووفقاً للقوانين النافذة.

وأكدت المناقشات أهمية تبني وزارتي الزراعة والري والثروة السمكية استراتيجيات لتنمية وتطوير الإنتاج الزراعي، والحفاظ على البيئة البحرية ومزارع الأسماك لأغراض تطويرها وتنميتها، واستخدام الآليات الفعالة لدعم قدرة المنتجات الزراعية والسمكية التنافسية في مجال التصدير.. ودعت المناقشة مصلحتي الضرائب والجمارك إلى تفعيل آليات المتابعة والتحصيل، وزيادة الانتشار الضريبي لتغطية كافة الأوعية الخاضعة للضريبة وتطوير الإجراءات الضريبية والجمركية الحالية وتعزيز الوعي الضريبي بين الإدارة الضريبية والممولين، وكذا رفع كفاءة تحصيل الأوعية الضريبية، والتطبيق الكامل لقانون الضريبة العامة على المبيعات، وترشيد الإعفاءات الضريبية والجمركية واقتصارها على الأنشطة والمجالات المبررة اقتصادياً واجتماعياً، وسرعة إنجاز تعديلات قانون ضريبة الدخل..وشددت المناقشات على أهمية تهيئة البيئة المواتية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بما يسمح بإيجاد فرص عمل جديدة، ومراعاة توازن كتلة النقود مع كتلة السلع والخدمات، وتنشيط الوساطة المالية وتعزيز كفاءة عمل القطاع المصرفي، وتنويع أدوات إدارة السياسة النقدية، بالإضافة إلى مواصلة دعم وتقوية الرقابة المصرفية والعمل على تنامي حصة المصارف الإسلامية من النظام المالي وبمراعاة اشتراطات بازل المصرفية ذات الصلة.

كما شددت على ضرورة العمل من أجل زيادة وتنويع القاعدة الإنتاجية وتعزيز توطين وتطوير التكنولوجيا المستجدة، وتبني استراتيجية التميز لتنشيط صناعة السياحة من خلال استحداث آليات جديدة وفاعلة ومتناغمة مع مستجدات الترويج السياحي مع توفير البيئة المناسبة والآمنة لهذا المورد الحيوي الهام لاسيما وإن بلادنا تمتلك العديد من المحفزات السياحية سواء على الصعيد التاريخي أو على مستوى التضاريس والمناخ.

وتحدث أمام المجلس مستشار وزارة المالية ناجي علي جابر، الذي عرض رؤية الوزارة حيال تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على اليمن، قائلاً إن الوزارة عُنيت بتأثير تلك الأزمة على موازنة الدولة بشقيها الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث أكد في هذا السياق تأثر الموازنة بالأزمة بالنظر إلى التراجع الذي سجلته أسعار النفط مما أثر على حجم الموارد المالية التي تدعم الموازنة. وأضاف أن الإيرادات الضريبية لا تمثل سوى 94 بالمائة من الأجور والمرتبات، وهناك عجز جديد يصل إلى 226 مليارا في النفقات الجارية،من غير البرنامج الاستثماري.

ودعا في هذا السياق إلى تفهم الجهات المانحة لمواجهة تأثيرات الأزمة المالية والاقتصادية على موازنة الدولة.

كما تحدث أمام المجلس رئيس هيئة المساحة الجيولوجية الدكتور إسماعيل ناصر الجند، الذي قدم عرضا عن موارد الوطن من المعادن الفلزية واللافلزية، والاستثمارات المبشرة التي يجري تنفيذها في بعض المناطق.

وقال إن إمكانيات البلاد واعدة فيما يخص المعادن، وأن هناك خطوات تبذل على صعيد الدراسات والأبحاث التي تستكشف مكامن هذه الثروة من المعادن،.. مشيراً إلى أنه من المقرر أن يبدأ العمل في إنتاج الزنك من منجم جَلبْ صَلبْ في نهم بحلول نهاية العام الحالي أو بداية العام القادم.

وتحدث الجند عن الإمكانيات المعدنية في المحافظات الوسطى ..متطرقاً إلى الدراسات التي أجرتها الهيئة للمعادن الفلزية واللافلزية في تلك المحافظات، لكنه شدد على أهمية توافر مقومات الاستغلال الأمثل لتلك المعادن وذلك بإنشاء سككك حديد للنقل وموانئ مخصصة، ومجمعات صناعية لإضفاء القيمة المضافة لثروة البلاد من المعادن.

هذا وقرر المجلس في ختام مناقشاته تشكيل لجنة لصياغة التوصيات الخاصة بالموضوع تتكون من اللجنة الاقتصادية بالمجلس واللجنة المالية، ووزارتي المالية والنفط والبنك المركزي.

وكان المجلس قد استمع في مستهل الجلسة إلى قراءة محضر الجلسة السابقة وأقره.

حضر جلسة امس: نائب وزير النفط والمعادن أحمد دارس ووكيل وزارة الصناعة والتجارة لشئون الاستثمار عبد الله عبد الولي نعمان، ومدير عام الموازنة بوزارة المالية علي الشماحي، ووكيل البنك المركزي المساعد نبيل منصور المنتصر، و نائب مدير عام الشركة اليمنية للغاز أنور سالم حسان، ونائب مدير عام المؤسسة العامة للنفط والغاز محمد حسين البيضاني ووكيل الهيئة العامة للنفط لشئون الاستكشافات نصر علي صالح الجنيد، وعدد من المسئولين في الجهات ذات العلاقة.

المطالبة بإعادة النظر في آلية شراء الطاقة والتعويض عنها باستثمارات إستراتيجية

التشديد على تطوير الإنتاج الزراعي والحفاظ على البيئة البحرية ومزارع الأسماك